اتّجاهات الإرهاب.. الجهاد العالمي بعد هزيمة داعش في العراق وسوريا

عمر الردّاد
خبير في شؤون الحركات الإسلامية

جميع الحقوق محفوظة © 2017
www.hafryat.com

All rights reserved © 2017
www.hafryat.com

مقدّمة:

تتعدّد، وفق خبراء الإرهاب، سيناريوهات تنظيم داعش المستقبلية، بعد هزيمته في العراق وسوريا، ويطرح على نطاق واسع سيناريو هروب داعش إلى مناطق صحراوية شاسعة، أو جبلية وعرة، في دول تشهد نزاعات داخلية، واضطرابات أمنية؛ فالتنظيم يتّسم بالانتهازية والبراغماتية، وحينما يجد فرصة لبلوغ منطقة هشة أمنياً يعيد حساباته، كما حدث في ليبيا، وربما يتوجّه إلى تونس، أو دول إفريقية ليس لديها جيوش قوية، فمنطقة الساحل الإفريقي فيها مناطق هشّة أمنياً، كما أنّ أفغانستان قد تكون إحدى الخيارات[١]، مع الأخذ بعين الاعتبار بقاء سيناريوهات أخرى قائمة، من بينها؛ اندماج قيادات داعش في مناطق النزاع في سوريا والعراق، وعودة بعضهم إلى بلدانهم، وتشكيل تنظيمات إرهابية جديدة.

إنّ انتقال مركز قيادة داعش من العراق وسوريا، مبنيّ على فرضية بقاء التنظيم إلى جانب تنظيم القاعدة الأم في قيادة «الجهاد العالمي»، وبحيث تبقى داعش بالبنية ذاتها التي تمكّنت من إنشائها في العراق أولاً، وتمدّدت إلى سوريا لاحقاً، وشهدت مبايعات من تنظيمات إرهابية في: سيناء وليبيا، وغرب إفريقيا وشرقها، فيما يعرف بالقرن الإفريقي، إضافة للتنظيمات الإرهابية في دول آسيا الوسطى، وأفغانستان، والباكستان، وشرق آسيا، وعناصر في اوروبا، في إطار تنازع على قيادة «الجهاد العالمي» بين القاعدة وداعش، هذه المبايعات ارتبطت بشكل مباشر بكون داعش تمكنت من السيطرة على أراضٍ في العراق وسوريا، وأنشأت هياكل للخلافة الإسلامية، من: جيش ووزارات، وجغرافيا، وقيادة تبعها إنشاء منظومة خدمات صحية وتعليمية واجتماعية، وبنية اقتصادية في المناطق التي تمكّنت من السيطرة عليها، خلافاً لصورة القاعدة التي لم تتمكّن من إنجاز ما حققته داعش، إضافة إلى ضعف القاعدة، بعد مقتل زعيمها التاريخي أسامة بن لادن.

رغم ذلك، يرجّح خبراء إرهاب سيناريو عودة القاعدة لصدارة الجهاد العالمي، بعد تقهقر داعش، ارتباطاً بالأسباب الآتية:

١. تعزّزت أهمية القاعدة، بعد خسارة داعش معقلها في (الموصل والرقة).

٢. احتمالات تراجع تنظيمات جهادية عن بيعتها لداعش، خاصة في إفريقيا (بوكوحرام) وحركة الشباب الصومالية، مع تراجع قدراتها اللوجستية.

٣. احتمالات أن يعيد داعش إنتاج التنظيم، دون قيادته الحالية، وبشكل أكثر خطورة.

٤. تتراجع داعش حيثما تواجدت القادة، وخاصة في ساحات أفغانستان وباكستان؛ حيث تقع مناطق نفوذ القاعدة التاريخية.

٥. مرونة القاعدة، مقابل رعونة داعش، ممّا يعطي ميزة نسبية للقاعدة بالقدرة على التكيف، ومراعاة ظروف المجتمعات والدول المستهدفة، ومعرفة الثغرات والمجتمعات؛ حيث تمكّنت القاعدة، رغم الضربات التي تلقتها بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١، من مواصلة التنسيق مع حركة طالبان في أفغانستان، ومع المقاومة العراقية، ومع فصائل جهادية في سوريا بصورة أفضل من داعش.

٦. الفجوة بين الرؤى الإستراتيجية للقاعدة وداعش، ففي الوقت الذي تركز فيه داعش على السيطرة على الأراضي، وفكرة الدولة والخلافة، تركّز القاعدة على (عولمة الجهاد) قبل الدولة والخلافة[٢].

ويذكر أنّه تمّ إعادة إنتاج القاعدة، من خلال التركيز على حمزة بن لادن، ابن زعيم القاعدة (أسامة بن لادن)، بالتزامن مع هزيمة داعش بالعراق وسوريا، وتنفيذ القاعدة العديد من العمليات في سوريا والعراق وشرق

وغرب إفريقيا[٣].

إنّ سيناريو عودة القاعدة على أنقاض داعش، يرجّحه كثير من الخبراء، باعتبار أنّ داعش سيبقى تنظيماً عراقياً، ولن يتحوّل إلى تنظيم دولي، كما يتردّد؛ حيث أشارت دراسة (Ronen zeidal) التي شملت أكثر من (٦٠٠) قائد عسكري وميداني لداعش، إلى أنّ النخبة القيادية للتنظيم عراقية بالكامل، خاصة بعد إعادة هيكلة التنظيم من قبل البغدادي أواخر عام ٢٠١٠، وضمّ عدد كبير من كوادر الأجهزة الأمنية والاستخبارية العراقية إلى الهيكل القيادي للدولة، بدوافع الثأر والانتقام من الحكومة العراقية، ومن المستبعد تخلي هؤلاء القادة عن العراق وانتقالهم إلى (ولايات أخرى) لداعش خارج العراق.

إذاً، إنّ احتمالات أن تكون ساحات أفغانستان وغرب إفريقيا وشرقها، وآسيا الوسطى، مراكز لقيادة تنظيم داعش بالصورة ذاتها، التي كان عليها في العراق وسوريا، تبدو احتمالات ضعيفة.

إنّ غياب الدولة الوطنية، رغم ضعفها، أحد عوامل التعايش الهشّ الذي عرفته منطقة الشرق الأوسط والفترات طويلة، وحالت دون انفجار الوضع في فترات تاريخية سابقة، كما هو الحال في الوقت الراهن[٤].

ومع ذلك، يرى باحثون آخرون أنّ قادة التنظيم سينتقلون إلى ليبيا وأفغانستان، لقدرة التنظيم على تقديم الحاضنة، فالأوضاع في ليبيا من حيث غناها بالنفط، وعدم الاستقرار السياسي، وكونها مركزاً للمهاجرين الأفارقة باتجاه أوروبا كلّها، عوامل تجعل من ليبيا حاضنة للتنظيم، رغم تلقي التنظيم ضربة قوية في معقله بمدينة سرت، في كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٦.

وفي أفغانستان يتشابه الوضع مع سوريا والعراق؛ حيث تتواجد أقلية شيعية (١٢٪)، وحاضنة ناقمة على الغرب والحكومة الأفغانية[٥].

وفي السياق ذاته، يرجّح وزير الاستخبارات الإيراني، محمود علوي، أن تكون آسيا الوسطى هي قِبلة داعش عام ٢٠١٨، بعد هزيمته في الشرق الأوسط، خاصة أنّ التنظيم ما زال يملك مخزوناً كبيراً من الأسلحة، ويسعى للتواجد بقوة في أفغانستان وباكستان وآسيا الوسطى[٦].

ورغم أنّه من غير المعروف، على وجه التحديد، إلى أين ينتقل مركز قيادة الإرهاب العالمي، بمعزل عن كونه بقيادة داعش أو القاعدة، فإنّ ترجيحات كثيرة تشير إلى أنّ هذا المركز سينتقل إلى إحدى الأقاليم الآتية، وربّما إليها جميعاً، وفق اللامركزية التي أطلقتها القاعدة، منذ إعلانها الجهادي العالمي من أفغانستان، في أواخر القرن الماضي، هي:

أولاً: أفغانستان، بما يشمل ذلك باكستان.

ثانياً: مناطق غرب أفريقيا، أو ما يعرف بدول الساحل، بما في ذلك ليبيا وجنوب الصحراء الكبرى.

ثالثاً: دول القرن الإفريقي، وخاصة الصومال، بما يشمل من مناطق اليمن.

رابعاً: دول آسيا الوسطى (أوزبكستان، كازاخستان، قيرغستان، طاجيكستان، وتركستان).

ويناقش هذا البحث القواسم المشتركة بين هذه الأقاليم، من حيث الصراعات الدولية فيها، وبنية الأنظمة السياسية فيها، إضافة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية من صراعات مذهبية وعرقية، ونشوء وتطور إرهاب القاعدة وداعش فيها، باعتبارها مقوّمات مغرية، لتكون ساحة مركزية لقيادة الجهاد العالمي.

أولاً: أفغانستان وباكستان

رغم الجهود المبذولة لتحقيق تقدم في أفغانستان، منذ الإطاحة بحكم طالبان عام ٢٠٠١، في مجالات البُنى التحتية وخدمات الرعاية الصحية والاجتماعية، وإجراء دورتي انتخابات رئاسية، إلّا أنّ حجم الإخفاقات أكبر من ذلك بكثير، وتحديداً في مجالات الأمن والحريات الأساسية، ارتباطاً باستمرار مظاهر الفقر والإرهاب[٧].

وتضم أفغانستان حوالي ٦ عرقيات مسلمة، هي: البشتون (٦٢٪)، الطاجيك (٢٥٪)، الهزارة (١٠-١٥٪)، الأوزبك (٧,٥٪)، البلوش (٢٪)، والتركمان (٢٪)، ويشكّل المسلمون السنّة حوالي (٨٨٪) من السكان، فيما يشكّل الشيعة (١٢٪) من عدد السكان، البالغ (٣٥) مليوناً.

وتوصف أفغانستان اقتصادياً باعتبارها دولة معدومة؛ حيث حجم البطالة يتجاوز (٤٠٪) فيما يقوم اقتصاد البلاد على الاتجار بالمخدرات وزارعة الأفيون؛ حيث يشكّل الأفيون الأفغاني ما نسبته (٧٠٪) من حجم التجارة العالمية بهذا المخدر[٨].

إضافة إلى كون أفغانستان شكّلت مركز الانطلاق التاريخي للقاعدة، منذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، في إطار تحالف وثيق مع حركة طالبان التي كانت تحكم أفغانستان، منذ انتهاء الاحتلال السوفيتي عام ١٩٨٩، ورغم الحملة الأمريكية والدولية ضدّ طالبان والقاعدة، وإنهاء حكم طالبان عملياً، إلّا أنّ طالبان ما زالت، حتى عام ٢٠١٧، تنشط في أكثر من ٧٠٪ من الأراضي الأفغانية[٩].

وتشير خارطة التنظيمات الإرهابية في أفغانستان، إلى أنّ هناك ثلاثة تنظيمات رئيسة تتقاسم النفوذ وتتنافس فيما بينها، هي: تنظيم داعش الذي ظهر في أواخر عام ٢٠١٥، وأعلن ظهوره أبو عمر الخرساني. وتنظيم القاعدة (الأم) وحركة طالبان. علماً بأنّ وجود داعش محدود في أفغانستان، رغم مزاعم انتشاره، فيما تسيطر حركة طالبان والقاعدة على المشهد الإرهابي.

وفيما يتعلق بالصراع الدولي والإقليمي في أفغانستان، تدل المعطيات على أنّ اللاعبين الأساسيين في الملف الأفغاني هم: الولايات المتحدة الأمريكية، ومعها بعض دول الاتحاد الأوروبي، ومنظومة دول الخليج، بشكل متفاوت، إضافة إلى جارتي أفغانستان، باكستان وإيران.

وعلى خلفية هزيمة داعش في سوريا والعراق، ظهرت اتهامات متبادلة بين أمريكا وإيران، برعاية الإرهاب في أفغانستان، ونقل مقاتلي داعش من العراق إلى أفغانستان، وهو ما يشير إلى إمكانية أن تكون أفغانستان الساحة الأولى المرشحة لإعادة القيادة إليها لما يسمى الجهاد العالمي، فقد أكّد محسن رجائي رئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام الإيراني، أنّ الاستخبارات الإيرانية نجحت باختراق عمق تنظيم داعش، كما أكّد كبير مستشاري الإيراني السابق أنّ استخبارات الحراس الثوري كانت على علم مسبق بالهجمات الإرهابية، التي نفّذها داعش ضدّ ضريح الخميني، ومبنى مجلس النواب في حزيران ٢٠١٧، فيما أكّد رئيس الحزب الإسلامي الأفغاني (قلب الدين حكمتيار) أنّ إيران تعمل على نقل مقاتلي داعش عبر أراضيها إلى أفغانستان، بهدف استنساخ لعبتها في العراق[١٠].

وكانت وثائق أمريكية تم الإفراج عنها في أواخر عام ٢٠١٧، من قِبل وكالة المخابرات المركزية، أكّدت علاقة أسامة بن لادن مع القيادة الإيرانية، واستقبال إيران لقيادات القاعدة عام ٢٠٠١، وكشفت مراسلات بين بن لادن والإيرانيين التوصل إلى صفقة مضمونها تأمين الحماية لقيادة القادة الهاربة من أفغانستان، مقابل استثناء المراقد الشيعية من استهداف القاعدة في العراق.

وفي الإطار نفسه، وجّهت الإدارة الأمريكية اتهامات لباكستان برعاية حركة طالبان والقاعدة، وتوفير الملاذات الأمنية لها في باكستان، وهو ما نتج عنه أزمة في العلاقات الوثيقة بين الجانبين، مما دفع

الباكستان لخوض حوارات بعد تبني السلطات الأفغانية للاتهامات ذاتها، حول مسؤولية باكستان عن التواطؤ مع القاعدة وطالبان، وعدم اتخاذ إجراءات جادة ضدّهما.

ويبدو أنّ التصعيد الذي تمارسه حركة طالبان المتحالفة مع القاعدة، من خلال شنّ عمليات نوعية في كابول، أواخر العام الماضي ومطلع العام الجاري، يرسم صورة لمستقبل الإرهاب في أفغانستان، خاصة أنّ عمليات طالبان جاءت في إطارين:

خارجي مرتبط بالتصعيد الذي تمارسه أمريكا على باكستان، وداخلي مرتبط بالتحديات التي تواجهها طالبان، بفقدان السيطرة على مناطق واسعة لحساب تنظيم داعش، ونجاح الأخير باستقطاب العديد من قيادات(طالبان)[١١].

ومن المرجّح أن تبقى أفغانستان، وتحديداً المنطقة الممتدة بين شرق افغانستان وغرب باكستان، مركز القيادة المركزية للقاعدة.

ثانياً: غرب إفريقيا (دول الساحل) وليبيا

يضمّ غرب إفريقيا حولي (١٦) دول: بنين، بوركينا فاسو، غامبيا، غينيا، غانا، بيساو، ليبيريا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال ... إلخ، وتتجاذب هذه الدول وفرة في المصادر الطبيعة، وضيقاً في العيش، وتتفاوت في مساحتها وقوتها الاقتصادية وتاريخها الاستعماري، وتماسكها الداخلي، وتتراوح لغاتها بين الفرنسية والإنجليزية.

وتواجه دول الساحل الإفريقي تحديات مشتركة في الأمن والحكم والتنمية، وتوصف بأنّها دول فقيرة، رغم غناها بالموارد الطبيعية؛ ففي هذه المنطقة (٣٢٪) من احتياطي الغاز الإفريقي، ويّقدر الناتج القومي لمجموع دول الساحل بـ (٥٦٥) مليار دولار، وأكثرها نيجيريا، التي تتمتع بإنتاج نفطي، ويشكل دخلها (٦٠٪) من دخل دول غرب إفريقيا.

وعلى المستوى السياسي، فشلت دول هذه المجموعة في تحقيق درجة عالية من الاستقرار السياسي؛ بسبب فشل وضعف وفساد الأنظمة السياسية فيها، إضافة إلى الصراعات العرقية، وضعف مراقبة الحدود، فيما تشهد نُظمها السياسية انقلابات، شكّلت ما نسبته (٤٤٪) من حجم الانقلابات في إفريقيا، وقد أسهمت تلك الانقلابات في تعجيل الدخول بمراحل عدم الاستقرار السياسي الذي يشكل أرضية خصبة للجماعات الإرهابية.

كما أنّ هناك تفاوتاً بين دول المجموعة في مستوى التحول الديمقراطي، ففي الوقت الذي بدأت فيه غانا ونيجيريا والسنغال بتوطيد أسس الديمقراطية، ما زالت ليبريا وسيراليون تعيش مرحلة الصراع المسلح، فيما تعيش دول أخرى، مثل النيجر وغينيا، تحت أنظمة حكم هشّة، وتشترك كافة دول المجموعة بمستويات متعددة من انعدام الأمن، ويشكّل تهديد الإرهاب، وتهريب المخدرات، والقرصنة، والاتجار بالأسلحة، قاسماً مشتركاً بينها[١٢].

وفيما يتعلق بنشأة الإرهاب في دول هذه المجموعة؛ فقد ظلّ النقاش يتركز، حتى عام ٢٠٠٦، في إطار هذه المجموعة، حول ما إذا كان الإرهاب حقيقة ماثلة في غرب إفريقيا، حتى أصبح واقعاً بفعل تزايد عدد الهجمات الإرهابية، والجماعات التي تنفذها والعلاقات المتنامية فيما بينها، وتجلّى التحدي الأمني في العمليات التي يشنّها تنظيم القاعدة في الغرب الإسلامي، ونقل تكتيكات وأيدلوجية القاعدة إلى تنظيمات إسلامية محلية، مثل: أنصار الدين، وبوكو حرام، وحركة الجهاد والتوحيد في غرب إفريقيا؛ حيث نجحت

حركة بوكو حرام، وحركة الجهاد والتوحيد، في شنّ هجمات عابرة للحدود.

وتشكّل القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي المحور الأساسي في الأنشطة الإرهابية في دول هذه المجموعة، بقيادة عناصر جزائرية ومغاربة بالأساس، بدأت بالجماعة السلفية للدعوة والجهاد، ثم أصبحت، منذ عام ٢٠٠٧، تنظيم القاعدة في بلاد المغرب، وقد شملت عمليات القاعدة أهدافاً متنوعة: بعثات دبلوماسية، رجال أمن، مراكز حكومية، في موريتانيا ومالي، من خلال حركة التوحيد والجهاد التي كانت الأبرز في قيادة العمليات الإرهابية، خاصة بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي عام ٢٠١٣؛ حيث وسّعت نطاق عملياتها ليشمل النيجر. بالتوازي، برزت حركة بوكو حرام في نيجيريا بعملياتها النوعية، وحركة أنصارو التي انشقّت عنها[١٣].

وفي إطار التنافس مع داعش، وتثبيت سيطرة القاعدة على التنظيمات الجهادية في غرب إفريقيا، أعلنت إمارة الصحراء الكبرى، وتنظيم المرابطون، وجماعة أنصار الدين، في ٢ آذار (مارس) ٢٠١٧، تأسيس تحالف إرهابي جديد، باسم «جماعة أنصار الدين»، وتم اختيار إياد أغ غالي، زعيم أنصار الدين، قائداً للتحالف الجديد.

ويعتقد أنّ إعلان التحالف الجديد، جاء رداً على اتخاذ دول الساحل (مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد وبوركينا فاسو)، خطوات لتأسيس قوة عسكرية مشتركة لمحاربة الإرهاب، وتعزيز فرنسا لحضورها العسكري على الحدود بين مالي والنيجر. ومع ذلك؛ فإنّ هذا التحالف يواجه العديد من التحديات، في مقدمتها تقاسم النفوذ بين الفصائل المشكّلة له، خاصة جماعة أنصار الدين، التي تعدّ الأكثر عدداً وتسليحاً، إضافة إلى وجود رموز تاريخيين في تنظيم «المرابطون»، على غرار مختار بلمختار، وهناك شكوك حول التزامهم بقرارات التحالف الجديد، كما أنّ شخصية زعيم التحالف الجديد، إياد أغ غالي، ستثير مشكلات مع التنظيمات الأخرى، في ضوء سعيه المستمر لتكريس نفوذه والاستحواذ على صناع القرار في التحالف[١٤].

وتشير تقديرات خبراء إلى أنّ القاعدة هي صاحبة الكلمة في غرب إفريقيا، وممّا يعزز خطورتها؛ امتداداتها وتشابك علاقاتها مع تنظيمات القاعدة، في دول غرب وشمال إفريقيا، وفي مناطق جنوب الجزائر وجنوب ليبيا، وتونس، والمغرب، وموريتانيا، وصولاً إلى سيناء، وقد أسهم تردّي الأوضاع في ليبيا، وحالة الفوضى الأمنية في أن تكون المناطق الحدودية في الجنوب الليبي ومالي والنيجر، مركزاً للقاعدة، ومنطلقاً للعمليات التي تمّ تنفيذها في دول الساحل الإفريقي.

ومما يزيد التعقيدات في دول الساحل الإفريقي، حجم التنافس الدولي بين دول المجموعة؛ إذ تتنازعها استقطابات دولية رئيسية ثلاثة، وهي: أمريكا، وفرنسا، والصين، حيث تتركّز الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة على بسط نفوذها على مصادر الطاقة، إضافة إلى تفشّي ظاهرة الإرهاب، والصعود الصيني، وما يمثله من تحديات اقتصادية لأمريكا، فيما تستثمر فرنسا إرثها الاستعماري في المنطقة، وتخوض (حرباً غير معلنة) مع الصين وأمريكا، ارتباطاً بثروات المنطقة، وهو ما اضطرها للتدخل عسكرياً في مالي[١٥].

ثالثاً: القرن الإفريقي واليمن

يقع القرن الإفريقي بين شرق القارة الإفريقية، ويضمّ دول: الصومال، جيبوتي، أرتيريا وأثيوبيا، وقد توسّع هذا المفهوم ليشمل السودان وكينيا وأوغندا، وبمساحة بحدود (٥) مليون كم مربع، وعدد سكان بحدود (٢٠٠) مليون نسمة.

وتتميز منطقة القرن الإفريقي بصراعات ضمن دولها، وبين كلّ دولة وجاراتها، ارتباطاً بالحدود الموروثة، وأصبحت عاملاً في الصراع بالمنطقة، إضافة لقضايا الفقر وعدم المساواة والتدخلات الإقليمية

والدولية، وثمّة ترابط بين صراعات الدول الكبرى وبين دول القرن الإفريقي، وقد نتج عن هذه الصراعات تشكل دول جديدة، مثل: أرتيريا وجنوب السودان، ودول غير معترف بها مثل أرض الصومال، ويمكن تصنيف صراعات دول القرن الإفريقي إلى:

صراع مجتمع مع دولة، لأسباب مرتبطة بالمظلومية. وصراع دولة مع دولة ارتباطاً بالحدود. وصراع مجتمع مع مجتمع. ويمكن أن يكون داخل الدولة، كما شهد القرن الإفريقي العديد من الحروب بين إثيوبيا والصومال، وأرتيريا وإثيوبيا، والسودان وجنوب السودان، إضافة إلى الحروب الأهلية في الصومال[١٦]، وقد أسهمت خصائص دول وشعوب المنطقة المعقدة في خلق العديد من الأزمات المتداخلة والمتشابكة، ارتباطاً بالتعددية الثقافية، وحداثة الدولة الإفريقية، وسوء إدارة الدولة[١٧].

وتنبع أهمية القرن الإفريقي من إشرافه على خليج عدن ومضيق باب المندب والبحر الأحمر، وهي ممرات مائية لها أهمية في استراتيجيات الدولة الكبرى وصراعاتها، إضافة إلى وجود جزر في البحر الأحمر ذات أهمية إستراتيجية تتبع لبعض دول القرن الإفريقي.

وقد اجتذبت صراعات المصالح قوى دولية إلى منطقة القرن الإفريقي (الصين، روسيا، إيران، تكريا، الهند، واليابان، ودول الاتحاد الأوروبي، إضافة للولايات المتحدة ذات التأثير الأقوى في المنطقة)، التي أنشأت منذ عام ٢٠٠٨ (إفريكوم)، وهو مقرّ القيادة الإفريقية – الأمريكية لواجهة الإرهاب في إفريقيا، فيما تقوم إستراتيجية الصين في عموم إفريقيا، ومنها القرن الإفريقي على بناء علاقات اقتصادية؛ إذ تستورد (٢٥٪) من احتياجاتها النفطية من إفريقيا، حيث ترتبط بعلاقات وثيقة مع السودان وكينيا، وكانت مصدراً للأسلحة في الصومال وارتيريا وإثيوبيا، فيما تتعامل دول الاتحاد الأوروبي مع المنطقة ومن أهداف معالجة الهجرة غير المشروعة من دول القرن الإفريقي إليها، وبناء علاقات تحت عناوين: السلم والأمن، الأمن الغذائي والتطوير المؤسساتي، ونشر قوات حفظ السلام، ورفض النزاعات[١٨].

ويبرز عند الحديث عن التدخل الدولي في القرن الإفريقي، الدور الإسرائيلي، الذي يقيم علاقات مع بعض دول القرن لأسباب أمنية، مرتبطة بمخاوف من انتشار الجماعات الإسلامية خاصة في الصومال، والتغلغل الإيراني المتزايد في المنطقة، وبناء علاقات اقتصادية مع دول القرن، إضافة إلى التنافس مع الدول العربية، وتركيا التي أنشأت قواعد عسكرية في دول القرن الإفريقي.

وفيما يتعلق بنشأة الإرهاب في القرن الإفريقي، فقد كانت البداية مع إنشاء حركة الجهاد الإسلامي الأرتيرية، وحزب الاتحاد الإسلامي في الصومال، ثمة تنظيم القاعدة في القرن الإفريقي، إضافة إلى فروع أخرى لـداعش، وجيش تحرير أوغندا المسلم.

وقد أسهمت عدة عوامل في ظهور الحركات الإسلامية الراديكالية في القرن الإفريقي أبرزها: التسلط، والفساد وهشاشة دول الإقليم، وسوء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وضعف سيطرة النظم الحاكمة على حدودها، والتأثر بالفكر الجهادي، بعد مشاركة عناصر من هذه الدول في الحرب الأفغانية ضدّ الاتحاد السوفيتي، وتأثير القاعدة بعد بناء أسامة بن لادن علاقات مع الحركات الجهادية في الإقليم، وإنشاء معسكرات تدريب في السودان، وتنفيذ عمليات نوعية في نيروبي ودار السلام عام ١٩٩٨، وتفجير المدمرة الأمريكية «كول» في ميناء عدن عام ٢٠٠٠، والقتال مع تحالف إعادة تحرير الصومال ضدّ أثيوبيا.

وقد دفع اغتيال أسامة بن لادن، وتزايد الانشقاقات في تنظيم القاعدة، وبروز تنظيم داعش إلى مبايعة زعيم داعش؛ حيث تم تأسيس ولاية القرن الإفريقي، في إقليم بونت لاند الصومال، بقيادة عبد القادر مؤمن، بعد انشقاقه عن حركة الشباب المجاهدين.

ومن أبرز الجماعات الجهادية في القرن الإفريقي «حركة الجهاد الإسلامي الأرتيري»، الاتحاد الإسلامي الصومالي الذي يرتبط بعلاقات وثيقة مع القاعدة، إلّا أنّ أثيوبيا دمرت قواعده في الصومال، عام

١٩٩٧، واتحاد المحاكم الإسلامية، التي تم إنهاؤها عام ٢٠٠٦، من قِبل أثيوبيا، وحركة الشباب المسلم، وهي البديل الأكثر تشدداً للمحاكم الإسلامية، وتسيطر على أحياء واسعة من مقديشو، وأجزاء من جنوب الصومال، وتخوض معارك مع القوات الكينية[١٩].

ومن المرجّح أن يشكّل القرن الإفريقي، خاصة الصومال، إحدى مراكز القيادة البديلة للجهاد العالمي، خاصة أنّ الأسباب التي دفعت أسامة بن لادن وأيمن الظواهري لاستكشاف إمكانيات الصومال، لتكون بديلاً لأفغانستان، في تسعينات القرن الماضي، ما زالت قائمة، فيما نشأت ظروف دولية وإقليمية محلية زادت في تعقيد الصراع في المنطقة؛ حيث الزيادة الملحوظة في إقامة القواعد العسكرية لقوى وجهات دولية وإقليمية واستمرار (هشاشة) دول القرن الإفريقي، مع ميزات نسبية لإثيوبيا، واستمرار الصراعات الاثنية والعرقية والحروب داخل كل دولة، وبين كل دولة مع الدول المجاورة.

ويذكر أنّ الجغرافيا السياسية الخاصة بالارتباط الوثيق بين دول القرن الإفريقي، المطلّة على باب المندب مع اليمن؛ حيث تنشط القاعدة في ظلّ الفوضى والحرب الأهلية التي يشهدها اليمن، وضعف احتمالات التوصل الى حلول تنهي الفوضى اليمنية، فان انتقال مركز قيادة الجهاد العالمي إلى القرن الإفريقي، وتحديداً إلى الصومال، يصبح احتمالاً وارداً، وأكثر خطورة، ارتباطاً بالأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب.

رابعاً: دول آسيا الوسطى

تشكّل دول آسيا الوسطى؛ أوزبكستان، كازاخستان، قيرغستان، طاجيكستان وتركمنستان، إحدى أبرز الأقاليم المرشحة البديلة لداعش وتنظيم القاعدة، بعد هزيمته في العراق وسوريا، ارتباطاً بالانسحاب الأمريكي من أفغانستان؛ حيث ترتبط غالبية التنظيمات الإرهابية في هذه الدول بعلاقة مع أفغانستان وحركة طالبان، إضافة إلى وجود البيئة الحاضنة المتشبعة بأيدولوجيا سلفية، وتزداد خطورة التنظيمات في إعداد الملتحقين منها بتنظيمي داعش والقاعدة في سوريا والعراق، وتنفيذ عمليات نوعية باسم داعش في تركيا والسويد وروسيا.

وتشكّل منطقة واوي (فرغانة)، التي تتشارك كلّ من: أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغستان الإطلالة عليه، مركز النفوذ الرئيس لحركة أوزبكستان الإسلامية؛ التي تُشكل مرجعية للتنظيمات الإرهابية في المنطقة، خاصة بعد أن بايعت داعش، أواخر عام ٢٠١٤، رغم أنّها تعرضت لانشقاقين، الأول عام ٢٠٠٢، تحت مسمى «اتحاد الجهاد العالمي» وقيادته في وزيرستان الباكستانية؛ حيث نفّذ العديد من الهجمات في طشقند وبخاري، ولاحقاً في مطار كراتشي، والثاني كان بتأسيس «حركة أوزبكستان الإسلامية»، بقيادة الملا أمر الدين قباروف، الذي تم اغتياله في أفغانستان عام ٢٠١٦، وقد نجحت هذه الحركة بتنفيذ عدد من العمليات النوعية في طاجيكستان.

كما تشكّل أفكار حزب التحرير الانقلابية؛ حيث ينشط الحزب في المنطقة بفاعلية، في أوزبكستان وطاجيكستان وقيرغستان، حاضنة مؤسسة للفكر الجهادي، خاصة أنّ للحزب علاقة بالعمل المسلح.

وتقع دول آسيا الوسطى في قلب صراع دولي بين أمريكا والصين وروسيا؛ حيث تتركز إستراتيجية الصين في تأمين طريق الحرير والحزام الاقتصادي المحيط به، في إطار تكامل اقتصادي مع القارة الآسيوية من خلال البرّ والبحر والجو وخطوط الأنابيب، وقد رصدت الصين تمويلاً بقيمة (٤٠) مليار دولار لمشروعها (طريق الحرير)، والمتضمن استثماراً في البنى التحتية المتهالكة لدول آسيا الوسطى، بما يضمن لها نفوذا اقتصاديا وسياسيا، بالتوازي مع تشجيع أمريكا طريق الحرير، في إطار التجارة العالمية، بما يخدم مصالحها، من خلال دمج آسيا الوسطى بالنظام العالمي الجديد، وفق قواعد التجارة العالمية، فيما تتطلع

روسيا لاستثمار إرث الاتحاد السوفياتي، ومعلوماتها الدقيقة والكاملة عن محوريات آسيا الوسطى، بما يحدّد معالمها، ويبقيها في إطار التبعية لروسيا.

وفي تقديرنا، إنّ الصراع الدولي في آسيا الوسطى، يتركّز بين الولايات المتحدة والصين وروسيا؛ إذ إنّ سيطرة الولايات المتحدة على المنطقة، سينتزع من الصين ورقة مهمة في إطار إقليمها الجغرافي، ويُحجّم طموحاتها في التمدد والسيطرة «طريق الحرير»، فيما يمكن لأمريكا بناء تفاهمات مع روسيا، باتجاه تقاسم مناطق النفوذ في المنطقة، في إطار القطبية الدولية الجديدة، خاصة أنّ روسيا تفهمت بناء أمريكا قواعد عسكرية في دول آسيا الوسطى، في إطار الحرب على الإرهاب.

ويذكر أن هناك قوى إقليمية تلعب أدواراً في دول آسيا الوسطى، وهي تركيا وإيران وإسرائيل؛ حيث تحاول تركيا استثمار الإرث العثماني في الجمهوريات الإسلامية، وعلاقات بعضها التاريخية مع الأتراك، إلّا أنّ الأوضاع الاقتصادية المتردية في هذه الجمهوريات كبحت جِماح الاندفاع التركي، ودفعته للتركيز على التعاون الاقتصادي. أمّا بالنسبة إلى إيران، فإنّ الموقع الجيوسياسي، وفّر لها ميزات لبناء علاقات مع جمهوريات آسيا الوسطى بأفضلية على تركيا، خاصة بعد الحصار الاقتصادي المفروض عليها، إلّا أنّ إيران واجهت مشكلات في علاقاتها مع هذه الدول، بحكم الطبيعة الأيدلوجية لنظامها السياسي القائم على تصدير الثورة والنموذج الإيراني، إضافة إلى منافسة من قِبل روسيا وتركيا والصين، والعزلة الدولية التي تعانيها إيران.

ومن جانبها، رسمت إسرائيل إستراتيجية للدخول إلى تلك الجمهوريات باستثمار الجالية اليهودية في بعض الدول، ومواجهة الإرهاب باعتباره قاسماً مشتركاً معها، وتقديم مساعدات اقتصادية، بهدف منع النفوذ العربي والإسلامي من الوصول إلى هذه الدول، وبما يتوافق مع السياسة الأمريكية، ونجحت إسرائيل في إنشاء قاعدة اقتصادية مع هذه الدول من خلال شركات ضخمة تعمل في مجالات الزراعة، والاتصالات، والطب، والفضاء، ووضعت يدها على مصانع ضخمة تنتج آلاف الأطنان من اليورانيوم في كازاخستان.

وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي، أنشأت النخب الحاكمة في آسيا الوسطى أنظمة علمانية سلطوية مستقرة، لكنّها ضحّت من أجل ذلك بالديمقراطية، واعتمدت على أجهزتها القمعية، وحاولت أن تدير توازناً في علاقاتها مع روسيا وأمريكا، حيث كانت كازاخستان أكثر ميولاً لروسيا، وأوزباكستان أكثر ميلاً لأمريكا، فيما يقتصر تنافس القوى الأخرى الإقليمية (تركيا وإيران) على تحقيق مكاسب اقتصادية، في ظلّ احتياطات النفط والغاز في دول آسيا الوسطى، وكان استمرار النظم السياسية بالطريقة السوفياتية سبباً مباشراً في إحياء الحركات في دول الإقليم[٢٠].

ومن المرجَّح، في ظلّ تفشي الفساد والفوضى السياسية والأمنية في دول آسيا الوسطى، أن تبقى هذه الدول إحدى أبرز المستودعات البشرية التي تغذي التطرف والإرهاب، خاصة في مناطق الشرق الأوسط وروسيا.

خلاصة

١. تحتاج فرضية أنّ هزيمة داعش في العراق وسوريا، وانتقال قيادتها إلى ساحة جديدة، المزيد من التوقف وإعادة النظر، وفي تقديرنا أنّه ضمن السيناريوهات المطروحة لما بعد داعش، فإنّ السيناريو الأقرب هو انتهاء داعش كبنية، من حيث بدأت في العراق وسوريا، خاصة أنّ أكثر من ٩٠٪ من قياداتها هم من الأجهزة الأمنية العراقية والجيش العراقي، ونشأت في سياقات اشتداد الصراع الطائفي في العراق.

٢. رغم هزيمة داعش «الدولة»، إلّا أنّ فكرة «الخلافة»، ما زالت قائمة، وربما تشكل نموذجاً لبعض

فروع القاعدة في الأماكن المرشحة لتكون بديلاً للعراق وسوريا، خاصة أنّ «الخلافة» فكرة مقدسة عند كافة المذاهب والفرق والتنظيمات الإسلامية، بما فيها المعتدلة منها، كما تجربة داعش بإنجاز هذه الخلافة، وإدامتها، منذ حزيران ٢٠١٦ إلى أواخر عام ٢٠١٧، أرسلت رسالة بإمكانية استعادة الخلافة وإقامتها.

٣. إن من بين سيناريوهات ما بعد داعش، وعودة كثير من كوادر التنظيم إلى القاعدة الأم، خاصة أنّ ظهور القاعدة بدأ بالتزامن مع هزيمة داعش، في ساحات غرب وشرق إفريقيا، وفي أفغانستان (مركز انطلاق القاعدة)، كما أنّ العلاقة بين التنظيمات الجهادية خارج العراق وسوريا، حيث مقرّ داعش، اقتصر على مبايعة قائده الخليفة أبو بكر البغدادي، فيما كانت العلاقة التنظيمية في أدنى مستوياتها.

إضافة إلى المرونة التي تتميز بها القاعدة في التعامل مع المجتمعات وبناء التحالفات مقارنة بـ «رعونة داعش»، وفكر القاعدة القائم على ضربات استباقية نوعية، وفق تكتيكات حرب العصابات، وليس امتلاك أراض لإقامة الدولة والخلافة الإسلامية في هذه المرحلة، والتركيز على أيدلوجيا (الجهاد العالمي).

٤. يرجح أن يعود مركز القيادة في القاعدة إلى أفغانستان، باعتبارها الساحة (الأم) حيث يتواجد أبرز قادتها، وعلى رأسهم أيمن الظواهري، فيما سيكون لتنظيمات القاعدة في الساحل الإفريقي (غرب إفريقيا)، الدور الأبرز إلى جانب القرن الإفريقي، وربما يتواصل تنظيما القاعدة في شرق وغرب إفريقيا، خاصة أنّ داعش لم تتمكن من إقامة قواعد فاعلة لها، باستثناء سرت الليبية، فيما تواجدها محدود في شرق وغرب إفريقيا. وفيما يتعلق بجمهوريات آسيا الوسطى؛ فمن المرجَّح استمرار دورها خزاناً بشرياً، يمدّ الجهاد العالمي بالعناصر المتطرفة.

٥. إنّ القواسم المشتركة بين الأقاليم المرشحة لتكون مركز قيادة (الجهاد العالمي)، وهي: أفغانستان، غرب إفريقيا، دول آسيا الوسطى، والقرن الإفريقي، تشكل حاضنة الإرهاب من حيث الفشل للنظم السياسية، وتفشي الفساد، وضعف مشروعات التنمية الشاملة، والصراعات الحدودية والإثنية، والتدخلات الدولية، وغياب مفاهيم الحاكمية الرشيدة، ومنظومات حقوق الإنسان، في دول تزخر بثروات طبيعية هائلة.

٦. إنّ ما خلص إليه هذا البحث في تفكيك مشهد الأقاليم، التي يُحتمل أن ينقل إليها مركز قيادة الجهاد العالمي، على ضوء هزيمة داعش بالعراق وسوريا، لا يعني توقف الإرهاب في ساحات أوروبا، والشرق الأوسط، وجنوب وشرق آسيا، والأمريكيّتين؛ حيث سيكون تنفيذ عمليات في هذه الساحات مرتبطاً بمدى قوة القاعدة المركزية، بصرف النظر عن مكان تواجدها.

المراجع:

١. المركز الأوروبي لدراسات مكافحة الإرهاب والاستخبارات، خيارات داعش بعد خسارة معاقله في العراق وسوريا (١٣ كانون الأول (ديسمبر) ٢٠١٧).

٢. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، هل لتحالف داعش والقاعدة بعد معركة الموصل، مصطفى زهران (١٨ حزيران (يونيو) ٢٠١٧).

٣. مركز شرفات للدراسات والبحوث، العولمة والإرهاب، هل القاعدة بديل داعش القادم، عمر الرداد (١٠ حزيران (ديسمبر) ٢٠١٧).

٤. داعش ... عودة الجهاديين، باتريك كوكبيرن، ترجمة: ميشلين حبيب، دار الساقي، بيروت، ٢٠١٤.

٥. صحيفة (روتشتية فيله) الألمانية، حديث للباحث الألماني البريشت ميسخر، حزيران ٢٠١٦.

٦. مجلة نيوزويك الأمريكية، تاريخ ١٥ كانون الثاني (ديسمبر) ٢٠١٧.

٧. مجلة الناتو، أفغانستان: النجاحات والإخفاقات بين عامي ٢٠٠١– ٢٠١٠.

٨. ويكبيديا، أفغانستان.

٩. تحقيق لمحطة «بي. بي.سي» العربية، ١ شباط (فبراير) ٢٠١٨.

١٠. صحيفة القدس العربي، ٥ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٨.

١١. مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، لماذا صعّدت طالبان هجماتها في أفغانستان؟ ٣٠ كانون الثاني (يناير) ٢٠١٨.

١٢. مركز الجزيرة للدراسات، غرب إفريقيا: الإرهاب والجرائم المنظمة، د. مزيدوم سي أونوها، ود. جيرالد أي أزريم الحناشي، ٢٥ حزيران (يونيو) ٢٠١٣.

١٣. المصدر السابق.

١٤. مركز المستقبل للبحوث والدراسات المتقدمة، أسباب تأسيس جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في غرب إفريقيا، ١٦ حزيران (يونيو) ٢٠١٧.

١٥. مجلة قراءات إفريقية، الساحل الإفريقي ضمن الهندسة الأمريكية (عربي بومدين)، ١١ نيسان (أبريل) ٢٠١٦.

١٦. نضال عبد العزيز، الحدود مصدر صراع القرن الإفريقي.

١٧. د. إجلال رأفت، العوامل الداخلية وأزمة الدولة في القرن الإفريقي، مجلة السياسة الدولية، تموز (يوليو) ٢٠٠٩.

١٨. موقع آراء الإلكتروني، التنافس الإقليمي والدولي في القارة السمراء، القرن الإفريقي نموذجياً، ياسر قطيشات.

١٩. مركز البديل للتخطيط والدراسات الإستراتيجية، القرن الإفريقي نقطة تمركز القواعد العسكرية وانتشار الجماعات الإرهابية، إيمان عنان، (١٥ شباط (فبراير) ٢٠١٧).

٢٠. آسيا الوسطى تبحث عن هوية جديدة، أيفور ليبوفسكي، ٢٠١٢.

صحيفة حفريّات تصدر عن مركز دال
للأبحاث والإنتاج الإعلامي
35 شارع إسراء المهندسين ـ ميدان لبنان
الجيزة ـ جمهوريّة مصر العربيّة
www.hafryat.com

All rights reserved © 2017
www.hafryat.com

جميع الحقوق محفوظة © 2017
www.hafryat.com